

التراث الحموي كمحرك للتنمية السياحية: قراءة أنثروبولوجية

Thermal spring Heritage as an engine for tourism development: anthropological reading

حكيمه عدال¹، فيروز مامي زرارقة²

Hakima Adaal¹, Fairouz Mami Zerarga²

¹جامعة وهران 2 (الجزائر)، البريد الإلكتروني: hakimacam@gmail.com

²جامعة سطيف 2 (الجزائر)، البريد الإلكتروني: z_fairouz@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/12/15

تاريخ القبول: 2022/09/12

تاريخ الاستلام: 2022/08/25

ملخص:

شكل الحمام على مر العصور فضاء اجتماعيا وثقافيا تعاقبت عليه الحضارات الإنسانية، وكان من أفضل الأمكنة التي تجمع بين راحتي الجسد والنفس معا وخاصة إذا كانت من نوع الحمامات المعدنية التي أدرك الإنسان قيمتها الصحية والعلاجية. والحمامات المعدنية في الجزائر تعد مكسبا طبيعيا وتراثا ثقافيا، يخزن في معالمه ذاكرة ثقافية ذات بعد حضاري فهي تحوز على 282 حمام معدني، تحدها مجموعة من الخصائص الاجتماعية والثقافية من جهة والفيزيو-كيميائية والطبيعية من جهة أخرى ليصبح ملاذا سياحيا لكثير من الفئات الاجتماعية. تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن التراث الحموي في الجزائر واستراتيجية تنمته لتنشيط السياحة العلاجية لنقف على حقيقة وجود مؤهلات وإمكانات معتبرة من المصادر الحموية والمنابع المعدنية وان هناك التفاتة جادة للدولة لتطوير الحموي والسياحة الحموية. كلمات مفتاحية: السياحة، التراث الحموي، التنمية السياحية، الاستدامة.

ABSTRACT:

Over the ages, the bathroom has been a social and cultural space in which human civilizations have succeeded, and it was one of the best places that combine the comforts of the body and soul together, especially if they were of the type of mineral baths that people realized their health and therapeutic value. And the mineral baths in Algeria are a natural asset and a cultural heritage, which stores in its features a cultural memory with a civilized dimension. It possesses 282 mineral baths, determined by a set of social and cultural characteristics on the one hand and physio-chemical and natural on the other hand, to become a tourist haven for many social groups. This research paper aims, to reveal the thermal heritage in Algeria and a strategy that it developed to activate medical tourism; let's stand up on the fact that there are considerable qualifications and potentials from thermal spring and mineral deposits, and that the state is paying serious attention to the development of thermal tourism.

Keywords: Tourism, thermal Heritage, Tourism development, Sustainability.

1- مقدمة:

تُعتبر السياحة الحموية الطابع الوحيد تقريبا الذي يُميّز السياحة العلاجية في الجزائر حيث تملك الجزائر مؤهلات حموية معتبرة، إذ تتوزع هذه المصادر والمنابع الحموية على كامل ربوع الوطن، وتنوع من حيث الخصائص العلاجية لمياهها، وعليه فإن الدولة تولي أهمية كبرى للسياحة عامة والسياحة الحموية بصفة خاصة، وعليه اعتمدت الدولة مخطط تنموي يخص هذا المنتج السياحي.

يستدعي أي مشروع تنموي الوقوف على كل الإمكانيات المادية والطبيعية والثقافية والبشرية، والتي يتم تسييرها بشكل مخطط له من أجل النهوض بالقطاع السياحي، من خلال إيجاد خطط واستراتيجيات لزيادة الجذب السياحي في خضم التنافس السياحي، وعليه فإن الدراسات التخطيطية ذات أهمية بالغة تتضافر فيها الجهود الخاصة والعامة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. وتتطلب التنمية السياحية تحقيق الاستدامة، كمفهوم تنادي به المنظمات العالمية اليوم أهمها منظمة اليونسكو *UNESCO* فمن الضروري السعي نحو التنمية شريطة مراعاة استدامة المواقع التراثية السياحية من كل التحديات التي تواجهها في خضم مشاريع التنمية.

في هذه الورقة البحثية ارتأينا الوقوف على استراتيجية تنمية التراث الحموي التي اعتمدها الدولة الجزائرية والتي سمحت بالاطلاع على أهم المؤهلات والتحديات التي تواجه ذلك غير أن الإرادة النابعة من الدولة واطاراتها في هذا المجال تتطلب تكاتف جهود كل أطراف المجتمع لأجل النهوض بقطاع السياحة الحموية من جهة ودفع عجلة التنمية السياحية من جهة أخرى.

2- مقارنة مفاهيمية:

تعددت التعاريف للسياحة وذلك حسب التوجهات النظرية والمقاربات المتعددة لهذا المفهوم حيث أنه يعد مفهوم معقد بسبب تداخل العديد من الحقول العلمية التي تلتقي في دراسة الظاهرة السياحية

1-2- السياحة

وتعني حسب ابن منظور الذهاب في الأرض للعبادة والترهب، وساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحانا أي ذهب وفي الحديث لا سياحة في الإسلام، أراد بالسياحة مفارقة الأمصار والذهاب في الأرض وأصله من سيع الماء الجاري (ابن منظور، 2005، ص. 316)

يعد أصل السياحة إلى اللغة اللاتينية وهو لفظ مستحدث فيها والمعروف بكلمة (*Tourisme*) وهو لفظ مشتق في اللغة الإنجليزية من كلمة (*To Tour*)، وتعني يدور أو يجول ويعرف في اللغة الفرنسية بلفظ (*Turner*) وكلاهما مشتق من اللفظ اللاتيني (*Tournure*) الذي يؤدي نفس المعنى. (سرحان، نائل موسى محمود، 2011، ص. 9) والسياحة من وجهة نظر أنثروبولوجيا السياحة، أنها مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد أو بين المجموعات في المناطق السياحية، حيث وجود الشخص في أي مكان أو في انتقاله من مكان لآخر يحدث نوعا من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد بعضهم البعض (إنها تعامل اجتماعي) وإذ أنها توجه الفرد إلى التعامل مع مجموعات وطبقات من ذوي الثقافات المختلفة وتلك أمورا لا يمكن تجنبها بالنسبة لأي سائح". (يسري، دعبس، 2009، ص. 23) وهذا التعريف يتضمن كثير من العوامل والعمليات المؤثرة في السياحة ومنه هناك مبررات لاستخدام هذا التعريف للسياحة باعتباره تعامل اجتماعي وهي:

- السياحة تسمح بحدود قد تضيق أو تتسع من التعامل الاجتماعي بين الأفراد والسائح وأبناء الوطن الأصلي.
- يحدث عن طريق السياحة اتصال ثقافي بين السائح وأبناء الوطن الأصلي.

- يدخل السائح وسكان الموطن الأصلي في علاقات اجتماعية واختلاف نظرة كل منهم لثقافتهم.
- يحدث من خلال الاتصال الثقافي والعلاقات الاجتماعية ثمة تأثير في مختلف جوانب الحياة بشكل آخر حسب موقف الثقافة وتقبلها لهذه التأثيرات. وعليه فالسياحة هي ظاهرة اجتماعية تنتج عنها علاقات اجتماعية مبنية على الاتصال الثقافي والذي له تأثير على الحياة الاجتماعية للأفراد.

2-2- التنمية السياحية

أما التنمية في معناها اللغوي مشقة من الفعل نعى نعي نميًا ونماء بمعنى زاد وكثر، ومنه نَمَّيت النار إذ ألقيت عليها حطبًا ودكمتها به، ونمَّيت النار رفعها وأشعلت وقودها، ونعي من النماء أي الزيادة، وأنميت الشيء ونمَّيته جعلته ناميًا ونعى الحديث ينعي ارتفع، ونمَّيته رفعته. (ابن منظور، 2005، ص. 364، 363) لقد وردت التنمية في الفكر الوضعي كمصطلح اقتصادي، يراد به الزيادة في الدخل القومي، من خلال زيادة حجم التوظيف وامتصاص العاطلين عن العمل، فيزيد إنفاقهم على الاستهلاك إلى تشجيع المشروعات وعلى زيادة الاستثمار في المجتمع، فيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي. (مصطفى، حموش 2019، ص. 84) وتعرف لوسي مير *Lucy Mair* التنمية بقولها: "أن التنمية في معناها الأساسي عملية ... ويقصد بالعملية في السياق المعاصر أنها حركة تجاه حالة أو وضع اجتماعي يفترض أنه قد وصلت إليه بعض الدول في العالم ... إن التنمية هي زيادة الناتج القومي ومن ثم زيادة في الدخل الفردي، وأن معدلات النمو هي المقياس الذي يمكن استخدامه في مجال التنمية وكلما كانت معدلات النمو مرتفعة كلما سارت التنمية بخطى أسرع، وأن أهداف التنمية تتلخص في تحسين أوضاع المعيشة بالنسبة لكل الناس في مجتمع ما وتخفيف حدة الفقر والجهل والمرض" (فاروق، أحمد مصطفى، 2011، ص. 65)، في حين يعرفها قاموس الأنثروبولوجيا على أنها: "مجموعة الأوليات الاجتماعية التي تسبب فيها عمليات إرادية لتحويل بيئة اجتماعية، والتي تقوم بها مؤسسات أو عناصر خارجية عن هذه البيئة، وترتكز إلى محاولة تطعيم موارد أو تقنيات، أو معارف" (بونت، بيار وإزار، مشال، 2006، ص. 205).

3-2 التنمية السياحية

تعرف على أنها: "توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السائحين، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة، وجميع الأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين كالتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، وتأثيرات السياحة المختلفة" (دياب، محمد، الموسوي، صفاء عبد الجبار، والطائي، حسين منعم، 2015، ص. 12). في حين تعرف على أنها: "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها ومتداخلة بعضها مع البعض، تقوم على محاولة علمية وتطبيقية والوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي و إطار حضاري و المرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي و التكنولوجي و ربط كل ذلك بعناصر البيئة و استخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية". (نشوى، فؤاد عطا الله، 2008، ص. 09) في حين تعرف على أنها: "تعظيم الدور الذي يمكن أن يؤديه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وإيجاد فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق إيجاد مناطق سياحية وسكانية في المناطق النامية". (خديجة، زباني وحرث، حنان، 2018، ص. 61) وعرفت بأنها: "نشاط حيوي وحركي متغير يؤثر في سلوك الفرد وتصرفاته ذو تأثير في المجتمع نتيجة لاحتكاك الفرد بثقافات الآخرين وذو تأثير اقتصادي بالغ الأهمية" كما عرفت بأنها: "النشاطات والفاعليات التي ترمي إلى إشباع الحاجات البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق استثمار المصادر السياحية المتاحة وبما يؤمن الحصول على وتائر متصاعدة في النمو".

الإنتاج السياحي إلى نمو أسرع من المعدل الطبيعي من خلال الاستفادة القصوى من المقومات السياحية بشرية كانت أم طبيعية واستخدامها بشكل أمثل لأجل تحسين وتطوير طابع الخدمات السياحية المقدمة للسياح. كما تعرف على أنها: "الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية و احتياجاتها و تتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة و في أقرب وقت مستطاع". (بوسكرة، عمر، 2017، ص.43) يوضح هذا التعريف أن التنمية السياحية تعني كل ارتقاء و توسع في الخدمات السياحية و متطلباتها، و هذا لا يتحقق إلا من خلال إيجاد سياسة تخطيطية فعالة، كون أن التخطيط يعد أسلوب علمي مدروس يهدف إلى زيادة النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة و في أقرب الأجلال. وعليه فإن من خلال عرض مختلف التعاريف نستنبط أن التنمية السياحية هي عملية تغيير يشمل التغيير النوعي من خلال الارتقاء بالقطاعات السياحية و تغيير كمي من خلال السعي إلى الزيادة في الانتاج السياحي و عليه الزيادة العائد الاقتصادي من السياحة، ويرمي هذا التغيير بنوعيه إلى رفع نسبة الطلب السياحي من خلال زيادة نسبة العرض السياحي من خلال عرض مختلف الجوانب السياحية و تحسينها بما يتوافق و متطلبات السياح و هذا لم يتأتى إلا من خلال وضع خطط تنموية، التي تركز بالأساس على المقومات القاعدية للسياحة الطبيعية، والمستحدثة، حيث أن هذه الخطط التنموية لا تتحقق إلا من خلال المشاركة الفاعلة و الفعلية لكل الأطراف من مجتمع محلي، و سلطات و هيئات معنية بالقطاع لأجل احداث التغيير المطلوب بشرط عدم اغفال الجوانب الاجتماعية والثقافية في عملية التنمية كونها العامل الحيوي في نجاح كل عملية تنموية.

3- واقع السياحة الحموية في الجزائر والنظرة التّمنويّة.

كما يقال "رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة" أدركت الجزائر ضرورة النهوض بالقطاع السياحي، والارتقاء به وجعله من أهم القطاعات الاقتصادية، ولأجل تحقيق ذلك فقد منحناه اهتماما أكبر، وذلك ما جاءت به المخططات والاستراتيجيات التّمنويّة، وهذا من أجل تهيئة الوجهة السياحية الجزائرية، ورسم صورة جيدة عنها، وقد تثنى ذلك بوضع جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكميّة والكيفيّة، والتي جاءت ضمن التّوجيهات الجديدة للدولة والتي تلخّصت في:

_ برنامج تطوير التنمية السياحية المستدامة بين 2004م و 2013م.

_ المخطّط التّوجيهيّ للتنمية السياحية 2030م (مشتر، فطيمة وعوينات، عبد القادر، 2019، ص. 367، 368) تملك الجزائر مؤهلات حموية معتبرة، حيث تتوزع هذه المصادر والمنابع الحموية على كامل ربوع الوطن، وتتنوع من حيث الخصائص العلاجية لمياهها، وعليه فإن الدولة تولي أهمية كبرى للسياحة عامة والسياحة الحموية بصفة خاصة، وعليه اعتمدت الدولة مخطط تنموي يخص هذا المنتج السياحي. وتعتبر السياحة الحموية الطابع الوحيد تقريبا الذي يُميّز السياحة العلاجية في الجزائر، ولذلك نظرا لمؤهلات البلد للمصادر المياه الحموية المتنوعة والموزعة على مختلف المناطق، أضف إلى ذلك يُعتبر شريط الساحل ثروة مائية سياحية، تندرج تحت مُسمى المُعالجة بمياه البحر "Thalasso Therapie"، وعليه فقد أولت الدولة اهتماما بهذا النوع السياحيّ طيلة المسار التّمنويّ منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. فحاليا التردد على المصادر الحموية يتم عادة وفق تقاليد عائلية أو بتوجيهات من الطالب، هذه المصادر الحموية هي تحت حماية ولي صالح، وهي تعالج بعض من الأمراض كأمراض المفاصل والجلدية العصبية، ولقد تكفلت الدولة عام 1970 بترقية وتطوير الاستشفاء بالمصادر الحموية خاصة منها المشهورة، حمام بوحنيقية، حمام المسخوطين، كما بناء محطة حمام قرقور ومركز العلاج بالمياه المعدنية الحارة في سطاوالي. (Boughlali, Mohamed, 2003, p.161)

1-1-3- الاهتمام بالحموي في المخططات التنموية:

سعت الجزائر من خلال مشروعاتها التنموية وخاصة في مجال النشاط السياحي إلى تطوير هذا القطاع، من خلال الاهتمام بالمؤهلات، ووضع خطط واستراتيجيات لاستغلال المناطق السياحية مع ما يتماشى ومبدأ الاستدامة السياحية، والذي يُعد هذا الأخير مطلب كل السياسات الحالية والمستقبلية في أي مشروع تنموي.

فوجد أن الدولة خططت خلال المخطط الثلاثي الأول لإنجاز 13081 سرير، منها 2847 سرير خصص للحمامات المعدنية؛ أي ما يُعادل 22%، ولكن بعد التقييمات في نهاية الفترة المخصصة لوحظ تسجيل عجز بنسبة 22%؛ أي عدد الأسرة قُدِّر بـ (0) سرير. في حين نجد خلال المخطط الرباعي الأول، ونظرا للعجز المُسجَل في المخطط السابق (2847 سرير)، بالرغم من الحصّة المُقرَّر بها 35000 سرير، فإنه لم يتم تسجيل أي سرير لصالح الحمامات المعدنية، وإنما تمّ التركيز على سدّ العجل السابق لأجل تدارك الوضع، ليلها المخطط الرباعي الثاني، والذي تمّ التركيز فيه على تنمية السياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية، والتي لم تحض بأيّ دعم يُذكر. أما في مرحلة المخطط التنموي الخماسي الأول فقد عمدت الدولة إلى إنشاء هياكل قاعدية في القطاع، وذلك نظرا لضعف القطاع من جهة، والنظرة المستقبلية الإيجابية، فقد أفرز المخطط 50880 سرير، حيث كان نصيب الحمامات المعدنية 3.24%، أي ما يُعادل 1650 سرير، وحيث حصّة ضئيلة مقارنة بالحصّة الإجمالية، كما قد سُجِّل تراجع قُدِّر بـ 18.76%، كما عُرفت الحمامات المعدنية عجز كلي قُدِّر بـ 3.24%، ليكون عدد الأسرة المنجزة (0) سرير (عجز كلي 1650 سرير).

وهذا ما يُوضع ضعف هذا القطاع وضمور المتابعة من طرف الجهات المعنية بهذا القطاع من السياحة، في حين المخطط الخماسي الثاني والذي قُدِّر حصّة الأسرة فيه بـ 48302 سرير، منها 5116 سرير لصالح الحمامات المعدنية، والتي وزّعت بنسبة 70.14% للقطاع العام، و29.86% للقطاع الخاص، وتلتها مرحلة لا أمن (العشرية السوداء)، والتي كانت نتيجتها إهمال تامّ للحمامات المعدنية. (ريوقي، سليمة، 2018، ص. 242)

وفي مرحلة الاستثمارات السياحية، والتي تلت مرحلة المخططات التنموية، تميّزت بإصدار الدولة لجملة من القوانين الجديدة والتكاملية، بهدف الاستثمار في السياحة الحموية بعد تحديد 202 منبع حموي عام 1985م، وقد فتح الاستثمار على الخواص المحليين منهم والأجانب، وقد نتج عن هذه الاستراتيجية إصدار قانون الاستثمار الصادر 5 أكتوبر 1993م، والذي خصّ الاستثمار السياحي بصفة عامّة، لكن بسبب الظروف الأمنية لم يبلغ القانون الأهداف المرجوة، ليلها قانون تطوير الاستثمار (03_01) الصادر في 20 أوت 2001م، جاء هذا القانون لاستحداث النشاطات السياحية الجديدة، مع توسيع القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأس المال، ليمسّ هذا القانون بعض الحمامات المعدنية.

عند اطلاعنا على مخطط التنمية السياحية الحموية في الجزائر، والذي قدمه (الدكتور علي)، تسنى لنا الكشف عن مشروع التنمية المعتمد من طرف الدولة وإطاراتها المسخرة لتنفيذ المشروع وذلك للوقوف بالتراث الحموي في الجزائر من أجل إنعاش السياحة الحموية العلاجية وتطويرها ولقد قدمت وزارة السياحة من خلال الباحثين في المجال الحموي حمامات فندقية وسياحة مجمل الحصيلة الخاصة بشعبة الحموي والتي عمدنا على طرحها بالشكل التالي:

1-1-3-2- المؤهلات السياحية الحموية: (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2019)

تحوز الجزائر على 282 مصدر حموي وذلك اعتمادا على آخر إحصائيات (2015) حسب الحوصلة الجهوية (bilan thermale) الموزعة على كامل ربوع الوطن من بينها 100 مصدر ذات أهمية وطنية. يمكن أن تستوعب مشاريع استثمارية جديدة. وعلى امتداد الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كم الذي له أهمية في إيجاد مؤهلات لتأسيس مراكز علاج لمياه البحر

(thalasso-thérapie). كل المعطيات تبين أن 282 مصدر يتم تحديدها ورقمتها وتعيينها وفقا لـ sigmapinfo، فمنها 61% ذات تدفق طبيعي émergence و39% يتم بتدخل لأجل الحفر naturelle.

3-1-3- المعايير والشروط الخاصة باستغلال المؤسسات الحموية قراءة في الممارسات الحموية:

إن الإطار القانوني المتعلق بمنح التسريح باستغلال المياه الحموية: حسب المادة رقم 7-69 المؤرخة في 19 فيفري 2007 تحديد الشروط وأحكام منح الامتياز باستعمال واستغلال المياه الحموية.

حيث هذا المشروع SGG يقدم: تسهيلات من حيث تأسيس ملف الاستغلال الخاص بالمؤسسات الحموية.

3-1-4- إحداث اللامركزية في تكوين وتقديم الملفات:

حيث منذ 1999 تم منح 81 تسريح باستغلال المياه الحموية في 25 ولاية منها 70% من الحالات قدمت لهم تسريحات في الفترة ما بين 2012-2018 وهذا ما يفسر المجهودات المعتبرة الساعية التي تبذلها الدولة مؤخرا في استغلال المصادر الحموية، فهي تولى أهمية كبيرة لهذه المصادر وذلك حسب المخطط (المنحنى البياني المتصاعد). وذلك فيما يخص المياه الحموية والبحرية marine.

3-1-5- معطيات حصرية:

مؤسسات حموية وأخرى مراكز علاج بمياه البحر، منها العام والخاص ما يعادل 27 مؤسسة موزعة كالتالي: مصادر حموية 24 مصدر منها 8 ضمن القطاع العام و16 تحت القطاع الخاص، في حين مراكز العلاج بمياه البحر 3 منها 2 ضمن القطاع العام و1 ضمن القطاع الخاص، وذلك بقدرة استيعابية وعدد الوظائف Nombre d'emplois. يوجد حوالي 30 حمام تقليدي في طور الإنجاز، كما أن هناك مشاريع في طور الإنجاز هي 35 مشروع بطاقة استيعابية 5300 وظائف خاصة تقدر بـ 17000 مليون دينار جزائري.

3-1-6- طابع الوافدين إلى المؤسسات الحموية

المدة الزمنية للعناية العلاجية (Cure Thermale) والتي تقدر بـ 3 أسابيع خاصة بالمتعاقدين مع CASNOS و CNAS حيث هناك مجموعة من العلاجات المحددة من طرف الطبيب الحموي. في حين المتعاقدين مع الشركات لمدة أسبوع واحد (07 يوم). فليس بالضرورة أن تحدد العلاجات مع الطبيب الحموي. أما الحمامات التقليدية فهي ذات استعمال يومي

3-1-7- الدورات التكوينية لعمال المؤسسات الحموية المستغلة:

هذا ما يوضح اهتمام وعناية الدولة للتراث الحموي ففي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفي إطار تنوع الاقتصاد الجزائري والذي يرمج تكوين العمال في المؤسسات الحموية، إذ حوالي 15 دورة DIVECO تكوينية نظمت لأجل إعداد 241 شخص (أو تطبيقها على هذه العملية التكوينية شملت: عمال الصحة (أطباء ومساعدى الأطباء، عمال الترويض، التدليك ... وهم القائمين على المسابح... الخ). تحديث المؤسسات الحموية العامة وخطة توزيعها: وتضم 10 حمامات: (9 و10: 9 غير متعاقد، 10 بحري ليس حموي)

– مركز العلاج بمياه البحر سيدي فرج الجزائر Thalasso Thérapie.

– حمام الشلالة، قالمة.

– حمام قرقر سطيف

– حمام الصالحين بسكرة.

– حمام ريغة عين الدفلة

- حمام بوحنيقة معسكر.
- حمام بوحجر عين تيموشنت
- حمام بوعزارة تلمسان.
- حمام ربي سعيدة.
- مركز العلاج بمياه البحر أندلسيات وهران.

3-1-8-الأهداف الأساسية المرجوة من (تحديث) الحموي:

- الوصول إلى الجودة العالمية للأنشطة الأساسية TTH (مجمع فندقية، سياحة، حمامات معدنية). الذي تقوم عليه الدولة، وزارة السياحة الهيئة المسؤولة على التراث الحموي من خلال:
- تحسين الراحة وذلك بتحسين التجهيزات من حيث الهيكل المؤسساتي وتجهيزاته.
 - تجديد شبكات الربط لمختلف أنواعها (التركيبات التقنية، قنوات الصرف، قنوات جلب الماء الحموي).
 - تحسين وترشيد استغلال الفضاءات.
 - تنمية مستدامة وذلك بالاستعانة بتجديد الطاقة كل ما سمح الأمر (مثال ذلك إعادة تدوير المياه الساخنة لتسخين المنطقة).
 - إدخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في تسيير المؤسسات (إنشاء مؤسسة خاصة بالمؤسسة الحموية).
 - مراعاة التكوينات المستمرة للعنصر البشري.

3-2-مشروع التنمية لشعبة الحموي:

إن الطموح الذي يمكن للجزائر أن تدعيه وذلك بالنظر إلى قواها وإمكانياتها نابع من إرادتها القوية لتنوع اقتصادها من خلال قطاعات مثل السياحة لأن شعبة الحموي لا تخضع للتأثيرات الموسمية كغيره من أشكال السياحة (الحموي سياحة غير موسمية). كذلك ينبع من البعد الطبيعي الذي يشير إليه العلاج المائي والقدرة على الاستجابة لانشغالات التنمية المستدامة. وعليه يمكن للجزائر أن تهدف وبشكل معقول إلى جعل السياحة الحموية الاستشفائية قطاعا متميزا في السياحة الجزائرية.

3-2-1-مخطط التنمية للتراث الحموي:

يقف هذا المخطط التنموي على جملة الإمكانيات الإيجابية التي تحفز على التنمية ولكن هناك جملة من التحديات السلبية التي تقف عائق أمام تحقيق ذلك:

الإمكانيات وتتمثل في أنه:

لدينا مؤهلات حموية كبيرة والمتمثلة في التنوع والتقسيم الجغرافي.

لدينا 282 منبع حموي من بينهم 100 مصدر يمكن تطويره واستغلاله ضمن مشاريع جديدة.

بعض المنابع نادرة مثل (قالمة، ميلا، معسكر، سعيدة...).

كثير من المنابع الحموية تقع ضمن إطار الدولة، فإمكانية إعطاء تسهيلات ضريبية للاستغلال والاستثمار.

المؤهلات من حيث الموقع الحموي يمكن استغلاله إذا كان خام VIERGES.

ساحل أكثر من 1200 كلم يعد مؤهل مهم لتنمية العلاج بمياه البحر.

3-2-2-التحديات وتتمثل في أنه:

البحث عن الراحة والاستجمام في غير الموسم يعد تحدي يكمن في نقص تدفق المياه الحموية بسبب التغيرات المناخية، تذبذب مائي.

التوجه إلى التلوث الطبيعي الناتج عن قوة السياح، التوافد على الحمام (الذهاب إلى الحمام). هناك المنافسة الكبيرة العالمية.

علينا المحافظة المضاعفة (تكثيف الحماية) للمصادر الحموية وفق تأطير صارم كمحيط حماية.

كثير من المؤسسات ليس لديها ماء الشرب وعليه نتج عنه الاستغلال اللاعقلاني للمياه الحموية مثال استعمال المياه الحموية لتنظيف المسابح... الخ.

عدم وجود مراكز إيواء (الفنادق) في الفضاءات الحموية.

عموما في الجزائر لا توجد محطات متخصصة في الأمراض عكس ذلك في الدول الغربية الأخرى مثلا فرنسا متخصصة. وليس لدينا المؤهلات لاستخراج مشتقات المياه الحموية مثل التي لها أهمية عالمية كبيرة (الأعشاب، الطحالب، البحار، الغاز، الماء، الكمي... الخ).

ولذلك عملت الدولة على التدخل المخطط له لأجل تجسيد مشروع التنمية.

ومجالات تدخل للدولة: اشتملت مجالات التدخل من طرف الدولة وذلك لأجل استغلال الحموي بشكل يسمح بالمحافظة على التراث واستدامته ولذلك كان لزاما عليها تحديد ثلاث جوانب هامة هي:

3-2-3-مجالات التهيئة:

- تفعيل عمليات التهيئة للمواقع الحموية من أجل تنمية طموحة.

- احتمال استكشاف مناطق جديدة لتحسين السياحة خاصة المناطق ذات مؤهلات حموية قوية (الموقع).

- الاستعانة بالفاعلين الخواص لأجل التهيئة.

3-2-4-مجالات التنمية الاقتصادية:

- الاستثمار في هذا المجال الحموي.

- تشجيع الاستثمار الخاص مع المرافقة والمتابعة الجيدة.

3-2-5-مجالات التسويق وتسوية شعبة الحموي:

فتح الحموي على أنواع أخرى مثل التداوي من أجل الراحة والاستجمام مثل: - LE Bien , Thermo ludisme

être

3-3-التنوع في الزبائن:

لاستقطاب كثير من السياح لابد من الاهتمام بتسويق متنوع النشاطات في المؤسسة الحموية مع مراعاة منح التخفيضات في الخدمة السياحية بالمحطة الحموية. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدولة برنامج تفعيلي هام تعبر فيه عن إرادتها الجادة وسعيها الدؤوب للاهتمام بالحموي كما يعد وعي وإدراك منها بالقيمة التراثية للمصادر الحموية. ارتكز البرنامج التفعيلي على خمس توجهات استراتيجية 13 عملية موجهة تضمنت 44 تفعيلة مترتبة حسب: مستوى الأهمية - والمستوى الاستعجالي - ومستوى ساري

المفعول وذلك لإدراك الدولة بأهمية التراث الحموي في تطوير السياحة والسياحة العلاجية فكان لزاما عليها أن تعرف بالتراث الحموي من أجل نشر الوعي بهذا التراث، كذلك حددت المجالات التي تتطلب التدخل المستعجل لها من أجل المحافظة على المصادر الحموية وتحقيق الاستفادة لها.

3-3-1-التوجيه الأول: تضمن التوجه الأول حوصلتين لأجل التعريف وحماية التراث الحموي تضمنت ما يلي:

الحوصلة 1:

- مواكبة مخطط الحموي مع مجمل محيط الإقليم الوطني.
- تصنيف المصادر الحموية ذات الأهمية الوطنية.

الحوصلة 2:

- وضع شبكة مراقبة لنوعية الفيزيو-كيميائية للمياه الحموية.
- لا بد من القيام بدراسات هيدرولوجية ودراسات تنقيبية على المصادر الحموية ذات الأهمية الوطنية.
- إنشاء محطات أو مناطق سياحية (منطقة التوسع السياحي zet بالنسبة للمناطق الحموية ذات الأهمية الكبرى.
- دراسة احتمالية الزيادة في التدفق début وذلك بإنشاء آبار forages بالنسبة للمصادر الحموية ضعيفة التدفق وذات أهمية علاجية كبيرة.

3-3-2-التوجيه الثاني: خصص هذا التوجه لتطوير أهمية السياحة الحموية من أجل الراحة والاستجمام، والعناية الجسدية وذلك للانفتاح على السياحة الحموية للراحة والاستجمام والترفيه وتضمن ما يلي:

الحوصلة 1: تتضمن تطوير المحطات التقليدية النشطة وإنشاء محطات جديدة أخرى من خلال:

- الاستثمار في المحطات التقليدية الموجودة حاليا وإعطاءها معايير عالمية.
- تقديم التسهيلات القانونية من أجل الاستثمارات الحموية للمحطات الحموية ذات الأهمية الوطنية غير المستثمرة.

الحوصلة 2: تضمنت فتح الحموي على سياحة أوقات الفراغ (الترفيه والراحة والاستجمام من خلال:

- وضع شروط استقبال صحية في المؤسسات الحموية.
- تطوير وتقوية الروابط وممارسة الحمام التقليدي (طقوس الاستحمام) (ثقافة حمام) لا بد من تطويرها.
- السعي وراء تطوير التارموليديزم كنوعية والتعريف بالراحة والاستجمام في المحطات الحموية (ممارسة نشاط الراحة والاستجمام).

الحوصلة 3: وجاءت لأجل تطوير العلاج بمياه البحر من خلال:

- تشخيص المواقع اللانقة لأجل هذه المؤسسات في 14 ولاية سياحية.

- تحرير العقود القانونية لأجل إنجاز المشاريع.

- منح امتيازات لماء البحر لأجل الاستثمارات الاحترافية.

3-3-3-التوجيه الثالث: خصص هذا التوجه لتحسين وهيكله الممارسات الحموية وتضمن:

الحوصلة 1: اقتراح إطار عام ومحمي الممارسة الحموية من خلال:

- مراجعة التوجيهات العلاجية من أجل خصخصة أكبر المحطات.

- التعريف بالممارسات (حصص علاجية في مدة زمنية محددة cures) الاستشفائية العلاجية ووضعها ضمن معايير.

- التعريف بالشروط الترميمية والاستثمار في المصادر الحموية بين الطبي والترفيهي.

- تكملة والتعمق في النصوص القانونية.

الحوصلة 2: تنظيم المهن ووضع الفاعلين في شبكات من خلال:

- تشجيع الفاعلين على إنشاء فيدرالية خاصة بالحموي والتداوي بمياه البحر.

- تشجيع الأطباء الحمويين وتمثيلهم.

- تشجيع رؤساء البلديات (المناطق الحموية) ووضعهم في شبكة منظمة.

الحوصلة 3: تنمية الكفاءات من خلال:

- إنشاء مستثمرين حمويين ذوي كفاءة تسييرية تجمع بين النشاطات السياحية العلاجية والترفيهية.

- تحديد الحاجات والقدرات والأماكن الشاغرة.

- تحديد المهن المتخصصة والشهادات والإطارات.

- تحديد سلم الدرجات لكل مهنة وإعادة تكوين العمال الموظفين والإطارات.

- فتح المجال لإنشاء وحدات تكوينية خاصة مباشرة للسياحة العلاجية والترفيهية.

- توفير الشروط الملائمة لتوظيف (تشغيل) اشخاص أطباء ومساعدين أطباء (تمريض) في المؤسسات الحموية.

3-3-4-التوجيه الرابع: ارتكز على جعل السياحة كوسيلة فعالة للنهوض (تطوير) السوسيو اقتصادي وتمهينة الإقليم وتضمن

حوصلتين:

الحوصلة 1: فتح السياحة الحموية كعائد اقتصادي مريح من خلال:

- تقوية التسهيلات المالية ومرافقة المستثمرين عند إنشاء وتطبيق المشاريع الجديدة.

- العمل على جعل المؤسسات للإرسال العمال بها الى الاستفادة من ايام حموية.

- المحاسبة بين التكاليف العلاجية الحموية الطبية (مثال ذلك نقص السعر في قرقور، في قائمة...)

حسب التوجيهات العلاجية مع تحديد تكاليف الخدمات الاجتماعية.

- ترك الحرية للمؤسسة الحموية وإعطاء الضوء الأخضر للتصرف في المؤسسة في النشاطات الاستثمارية الثانوية.

الحوصلة 2: الاستفادة من الهياكل والبنى الحموية للمساهمة في التخطيط والتهيئة الإقليمية من خلال:
- وضع مخطط حموي يساعد على إنشاء قطب سياحي SDAT (مخطط التنمية والتهيئة الإقليمية).
- الحث على إدخال نشاطات ثانوية مثل (spa، رياضة، رشاقة، تجارة، استرخاء، صناعات تقليدية، منتوجات).
- المساهمة في تطوير المناطق الريفية.

3-3-5-التوجيه الخامس: إعطاء استراتيجية للتواصل الخاص بالحموي تضمن ما يلي:

الحوصلة 1: الانخراط في اتصالات تستهدف المستثمرين من أجل:
- التعريف بالمستثمرين الفاعلين وإعطاءهم الوسائل والتخفيضات الملائمة.
- إنشاء منصة شبكية plate-forme أنترنت خاصة بالمستثمرين في الحموي.

الحوصلة 2: تحسين المعرفة الكمية والنوعية للمستهلك من خلال:
- التحقيق الكمي والنوعي للزيائن الحاليين والمؤهلين.
- الحرص الدائم على إعطاء الوجهة الحموية والمنتوجات المساعدة في المجال الحموي.

من خلال تتبعنا لما جاء في الاستراتيجية المتخذة لأجل تطوير وحماية التراث الحموي تبين أن النقاط المطروحة والأهداف المسطرة انطلاقا من عرض واقع التراث الحموي وإمكانية تطويره هي خطة جد مدروسة وتحيط بمختلف الجوانب العلمية والعملية ترمي الى تطوير وحماية التراث الحموي في الجزائر وجعله نمط فعال في انعاش السياحة ككل ، كما تلمسنا إرادة الدولة السياسية في المجال السياحي وفتح الباب أمام المستثمرين وحتى مختلف أطراف المجتمع المدني وكذا مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية الحموية فلا بد من تضافر الجهود، سياسة تستند لمبدأ التقنين والترشيد والاستثمار والتطوير والتحسين والاستدامة مع اشراك مختلف القطاعات، وقد انطلقت من خلال عرض الإمكانيات والعراقيل والتحديات التي تواجه هذه المخططات التنموية إذا الإرادة موجودة والامكانيات موجودة تبقى عملية التجسيد الفعلي بعيدا عن كل المماطلات والتجاوزات القانونية.

4-البعد الأنثروبولوجي في دراسة السياحة والتنمية

1-4- في أنثروبولوجيا السياحة والتنمية

إنّ البحث في أنثروبولوجيا السياحة يتوجّب البحث في المضامين والأفعال الاجتماعية المختلفة، التي تتوخّد وتتألف في فضاء سياحي معيّن، وانتهاج التحليل الرمزي لفهم وتفسير هذه الظواهر الثقافية السياحية المتنوّعة، قد عرض كلّ من "ريتشارد بومان" و"شيرزر" Richard Bauman & Sherzer عام 1982م، في مقال لهما بعنوان "إثنوغرافيا الحوار أو التحدّث" The Ethnography of Speaking أنّ هناك تحوّل كبير منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين، تزامنا مع ظهور مناهج التحليل

الرمزي في الدراسات الأنثروبولوجية المهتمة بالفلكلور والموروثات الشعبية والتراثية، حيث جاء هذا التحول من الاهتمام بالشكل والبناء الصوري والعلاقات الداخلية التي تربط وحدات البناء، إلى الاهتمام بالأداءات والأفعال وكل الجوانب الرمزية والمعنوية المتضمنة فيه، من خلال المدخل الإثنوغرافي للفلكلور Ethnographic approach Folklore، والذي يُمكن من خلاله الكشف عن التفاعل القائم بين التراث والإبداعات التي تُضفي عليه إضافات مستمرة، تضمن دوام الفنون الشعبية والتراثية وتأثيرها في الأفراد (محمد، عباس إبراهيم، 2013، ص.39) وهذه الفنون الشعبية والتراثية هي التي تغذي الظاهرة السياحية، وتُضفي عليها الطابع الثقافي، وكذا مجمل العلاقات والممارسات التي تدخل ضمن هذا الإطار الثقافي بامتياز.

يُمكننا إذاً اقتفاء الأثر والمعاني المتواجدة في الأنساق الفكرية والرمزية التي تتناولها أنثروبولوجيا السياحة وموضوعاتها المختلفة، كالآثار والموروثات الشعبية والمضامين الثقافية والحضارية المتنوعة، وذلك من خلال العمل بآليات المنهجية المختلفة التي عمل بها العلماء والمفكرين مهما اختلفت مشاربهم الفكرية، في محاولة منا لفهم المضامين الثقافية التي ترمي إليها الظاهرة السياحية باختلاف أنواعها.

إنّ السياحة الحموية أو العلاجية في المحطات المعدنية تعكس لنا صورا ومضامين رمزية غاية في التعقيد، حيث إن الأفراد في هذا الفضاء يُنتجون صورا ثقافية بدرجة عالية من التعقيد والتشابك، والذي قد يكون سببه تلاقي ثقافتين؛ ثقافة المستقبل المضيف، وثقافة السائح الوافد، وكل العلاقات القائمة بينهما سوف تُشكل مشاهد سياحية ثقافية ذات دلالات عميقة. إذ أنّ اختيار الأفراد لنمط السياحة العلاجية تحكمه اعتبارات كثيرة، وتتضمنه مضامين ثقافية عديدة مرتبطة بثقافة الزائر وبيئته الاجتماعية والثقافية والطبيعية، لتتمازج في حال الانتقال إلى هذه الأماكن التي تُعنى بالعلاج بالمياه المعدنية الحارة والتي هي بدورها أيضا تقع ضمن نسق ثقافي خاص. وزد على ذلك تغذيها هنا ثقافة السكان المحليين وعلاقاتهم السياحية الثقافية.

كثيرون هم من تناولوا قضايا التنمية في المجتمعات الحديثة وما يتصل من ظواهر ثقافية واجتماعية من عمليات الاتصال الثقافي والتغير الاجتماعي والثقافي، وقد كان اسهام العلوم الاجتماعية في هذا الشأن بارزا في كل الأبحاث والدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية التي أثرت هذه البحوث وغذتها، بحيث أصبحت النظرة للتنمية نظرة شمولية متكاملة، وليست نظرة أحادية أي دراسة الجوانب الاقتصادية مُنعزلة عن باقي الجوانب منها الاجتماعية والثقافية، وعلى إثر هذا ظهرت اتجاهات ونظريات عالجت ظاهرة التنمية.

فيُمكن للأنثروبولوجيا أن تُساهم في عملية التنمية أو أن تُدرّسها كظاهرة اجتماعية مثل باقي الظواهر الأخرى كالقراية والدين، لكن التنمية تتسم بالخصوصية، حيث إنّها تُمثل نقطة التقاء أشخاص قادمين من عوامل اجتماعية مُختلفة، لأنّ هناك اختلافات شديدة التباين بين أوضاعهم المهنية ونسبة فاعليتهم وكفاءتهم ومواردهم المعرفية والرمزية واستراتيجياتهم (بونت، بيار وإيزار، ميشال، 2006، ص.205)

تغيّرت النظرة إلى التنمية، كون أنّ هذه الأخيرة تخضع إلى العديد من العوامل وليس إلى عامل واحد، وهذا ما أكدّه "ميردال" Myrdal على أنّه لا يصلح الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في فهم وتحليل التنمية، بل يجب البحث في كلّ محتوياتها، وعليه فقد عالج مشاكل التنمية من خلال دراسة وتحليل العناصر الستة التي يتكوّن منها النسق الاجتماعي، وهي حسبهُ كما يلي: الدّخل والنّاتج، وظروف الإنتاج، ومُستوى المعيشة، والتي هي اقتصادية، أمّا العنصر الرابع فهو الاتجاهات نحو الحياة والعمل والخامس هو الأنظمة، والمشاركة الشعبية لها، وهي كلّها عناصر اجتماعية، والعنصر الأخير وهو السياسات التي يتبّعها المُجتمع، وهو عنصر يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية" ومنه يرى ميردال " أنّ التنمية هي تجربة خاصة يتميز بها كلّ مُجتمع على حدى، وليست نموذجا قبيلا صالحا لكلّ مُجتمع ولكلّ زمان (فكرونى، زوي، 2018)، ص.166)

حين نتفحص ما جاء به " مردال " يُمكن أن نستنتج أنّ التّمنية ذات أبعاد مُختلفة اقتصادية منها واجتماعية وثقافية، هذه الأبعاد تحتكمُ لمبدأ الخُصوصية التّقافية والاجتماعية لكلِّ مُجتمع، ومن ثمّ لا يُمكن أخذ نموذج تنمية ما وإسقاطه على مُجتمع أو مُجتمعات أُخرى مُغايرة للثقافة والسُّلوك الاجتماعي.

ترمي هذه الأبعاد إلى مبدأ الاستدامة في التّمنية والتي أصبحت مفهومًا مُتداولاً بكثرة على السّاحة الدّولية وحتىّ الأكاديمية، حيثُ أنّ التّمنية المُستدامة هي تنميةٌ لخدمة الأجيال الحالية والتي تتّصفُ بالاستقرار، وتملك عوامل الاستمرار والتّواصل، وهي تنمية شاملةٌ كونهما تهتمُّ بالأرض ومواردها أي البيئة، وكذا الموارد البشرية مع مُراعاة البُعد الزّمني وحفظ حقّ الأجيال القادمة في التّمتّع بهذه الموارد، حدّد المُشرع الجزائري وحسب المادة 04 من الباب الأوّل من القانون رقم 3 - 10 المؤرّخ في 19 جويلية 2003م المُوافق لـ 19 جُمادى الأوّلى 1424هـ والمتعلّق بحماية البيئة في إطار التّمنية المُستدامة على أنّها " التّوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البُعد البيئي في إطار التّمنية والتي تتضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والمُستقبلية"، حيثُ أنّ من خصائصها: (حجّام، العربي وطري، سميحة، 2019)، ص. 127، 128)

_ أنّها تنمية تعتبر البُعد الزّمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى، حيثُ يعتمدُ على تقدير إمكانيات الحاضر ويتمُّ التّخطيط لها لأطول فترة زمنية مُستقبلية يُمكن التّنبؤُ بالمتغيّرات.

_ تنمية تُراعي حقّ الأجيال القادمة في الموارد الطّبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

_ تنمية تُحافظُ على المُحيط الحيوي في البيئة الطّبيعية، من خلال عناصر أساسية كالهواء والماء والتّربة وباقي الموارد الطّبيعية.

_ هي أيضًا تنمية تُضغّ تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأوّل، فأولوياتها تلبية الحاجات الاساسية والضّرورية من غذاء، ملابس، وخدمات صحّيّة... وكلُّ ما يتعلّق بتحسين الطّروف المعيشية والحياة الاجتماعية.

_ كما أنّها تنمية مُتكاملة تُقومُ على التّنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتّجاهات الاستثمار والاختبار التكنولوجي والشكلي المؤسسي، ممّا يجعلها تعملُ بانتظام داخل المنظومة البيئية.

سبق ظهور التّمنية المُستدامة كمفهوم انعقاد العديد من المؤتمرات وصدور العديد من التّقارير الدّولية نجدُ من بينها:

(حجّام، العربي وطري، سميحة، 2019، ص. 128، 129)

- عام 1950م: نُشر أوّل تقرير من طرف الاتّحاد العالمي للحفاظ على الطّبيعة L'union internationale pour conseriation de la nature اوذلك كان حول حالة البيئة في العالم والذي راج ذاك التّقرير في تلك الفترة، وذلك بالموازنة والمُصالحه بين الاقتصاد والبيئة.

- عام 1968م: تمّ إنشاء نادي رُوما بمُشاركة القليل من الأفراد لكن ذوي مناصب مرموقة في دولهم، حيثُ كان الهدف من هذا النّادي هو مُعالجة ظاهرة النّمو الاقتصادي المُفرط وتأثيراته المُستقبلية.

- عام 1972م: انعقد في هذا التّاريخ مؤتمر " ستوكهولم " وكان ذلك بحضور 12 دولة عربية، تمّ فيه التّطرّق للبيئة ومُشكلاتها التي باتت تُهدّدُها.

- عام 1979م: عبّر الفيلسوف الألماني " هانس جونس " Hanse Jonas في كتابه " مبدأ المسؤولية " عن قلقه تُجاه البيئة.

- عام 1980م: أصدر الاتّحاد الدّولي للحفاظ على البيئة IUCN تقريرًا تحت عنوان " الإستراتيجية الدّولية للبقاء أين ظهر فيه لأوّل مرّة " مفهوم التّمنية المُستدامة".

- عام 1987م: أصدرت اللّجنة العالمية للبيئة والتّمنية بعنوان " مُستقبلنا المُشترك " Ourcommon Future تحت رئاسة رئيسة الوزراء النّرويجية HARLEM BRUNDTLAN أين تمّ طرح " التّمنية المُستدامة " كنموذج بديل يُراعي شُروط التّمنية الاقتصادية

بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلةً للاستمرار، وبأضرار بيئية، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.

- عام 1989م: اتفاقية "بازل" الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها حيث صادقت عليها 150 دولة.

- عام 1992م: انعقاد مؤتمر "الأمم المتحدة" المسمى "بقمة الأرض" للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو بالبرازيل، حيث انبثق عنه أهم النتائج: جدول أعمال أجندة القرن 21.

- عام 1979م: تم فيه اعتماد بروتوكول "كيوتو" بهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث الغازات الدفينة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والبحث على زيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة.

- عام 2002م: انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو + 10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيئي، والموارد الطبيعية.

- عام 2005م: أصبح حيز التنفيذ "بروتوكول" "كيوتو" وذلك حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.

- عام 2007م: انعقد المؤتمر الدولي ما بين 03 _ 14 ديسمبر من هذه السنة لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة "بالي" بأندونيسيا، حيث دار النقاش في هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة، من أهمها: ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الاحتباس الحراري.

- عام 2010م: انعقد في هذا العام قمة المناخ بـ "كوبن هاغن" بسبب تأكيد كل الأطراف السياسية بالتدهور المستمر للبيئة رغم العديد من المؤتمرات، والاتفاقيات، حيث تم مناقشة التغيرات المناخية الأخيرة في هذه القمة وكيفية مواجهة الاحتباس الحراري، وكذلك السعي لتحقيق تنمية عالمية مستدامة، تُراعي البيئة بكل جوانبها، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة، واكتفت بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

تستلزم التنمية المستدامة من وجهة الأنثروبولوجيا زيادة الاهتمام بتوسيع دائرة التعليم ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتقييم البرامج المختلفة، بمكافحة العديد من الظواهر، الفقر، البطالة، وغيرها.

فيبرز هنا في موضوع التنمية، دور الأنثروبولوجيا في جانبها المعرفي، والمنهجي المتعلق بالظواهر الاجتماعية والثقافية، وكذا الأدوات لجمع البيانات التي يمكنها أن تساهم في تنمية هذه البرامج، هنا تبرز "لوسي مير" الأنثروبولوجية، حيث ترى: أن الأنثروبولوجي له نظرة كلية اجتماعية وثقافية عكس ذلك التقني الذي يملك نظرة مُجزأة عن الحقيقة الاجتماعية، وهذا ما دعا إليه الأنثروبولوجي "نادل" في كتابه "الأنثروبولوجيا والحياة المعاصرة" بأن الأنثروبولوجي وحده الذي يملك القدرة على تطبيق العلم الاجتماعي، وله الحق في الحكم على شرعية الأهداف الموضوعية، وله الحق في التدخل بالنصح والانتقاد للسياسة العلمية في المجتمع. (رحاب، مختار، 2015، ص. 359، 360) لقد أكد "فليب بودس" على عدم الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لعملية التنمية المستدامة، أي أنها عملية مُركبة في حين تذهب الباحثة "بروتن كيني" Breton – Kueny إلى أن الكتابات السوسولوجية الحديثة ترفض الآن اختزال عملية التنمية المستدامة إلى مجرد عملية اقتصادية ومُجرد نمو في الناتج القومي (فكرون، زاوي، 2018، ص. 170)

ويُدرِك الأنثروبولوجيون في مجال التنمية أنه من العيب أن تُهمَل المتطلبات البيئية المتصلة بالتنمية في بعدها المُستدام ذات الصلة بمُستقبل البشر، فالتنمية تعمل من خلال البناء الاجتماعي والمناخ الثقافي القائم، ولابد من مراعاة إطارها الكلي الذي تعمل فيه، حيث أطلق "جبروهالم برونتلاند" رئيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بتكليف من الأمم المتحدة لدراسة السياسة

التصنيعية والاقتصادية لدول العالم اسم؛ "مستقبلنا المشترك" حيث تضمن التقرير أهمية دراسة العلاقة بين عملية التنمية والمتطلبات المعيشية والبيئية (رحاب، مختار، 2015، ص. 360، 361)

إن السعي إلى تحقيق مبدأ الاستدامة في عملية التنمية في مجال السياحة، يتطلب بذل جهود أكبر، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق مبدأ التنمية في العنصر البشري كونه الفاعل الأساسي فيها، وكُل العناصر المادية الأخرى من بيئية وطبيعية، يُمكن التحكم فيها لحد ما، وعليه فإن تنمية العنصر البشري يُعدُّ عامل الحسم في ما يُسمى "الاستدامة" فبعيداً عن البُعد الأخلاقي والقيمي والذي لا يقلُّ أهمية عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال دمج البُعد الرُوعي والديني والثقافي في الاستدامة واعتباره بُعداً أساسياً ضمن أبعاد التنمية المُستدامة الأخرى، ذلك أن للبُعد الأخلاقي أهمية أساسية في حياة الأفراد حيث يذكر بعض المفكرين أن الأمر لا يتعلق بالعلاقة فقط بين البُعد الأخلاقي والاقتصادي الذي أصبح محل أخذ ورد في الوقت الحاضر، وإنما بالمعنى الذي صرنا نمحُّه للبُعد الأخلاقي في حد ذاته الذي لم يُعد اليوم قائماً من تلقاء نفسه. (رحاب، مختار، 2015، ص. 363، 364) حيث صرحت في هذا الشأن الباحثة "بروتن كيني" Breton _ kueny أن حقيقة تبني قِمة التنمية المُستدامة خلال الدورة 60 للجمعية العامة للقيم الكونية في التقرير النهائي، كانت غامضة ولم توضح مرجعية وهوية من صاغها، حيث أن معظم التقييمات كانت نظرية واستثنائية خاضعة لمزاج المؤسّسات التي وضعتها، إلا أن مُنظمة "اليونسكو" تداركت الوضع في 2009م بين 31 مارس و 02 أبريل إثر انعقاد مؤتمر "بون" بألمانيا، إذ بين في البُند الثامن القيم التي سوف تتخذ كإطار للتنمية المُستدامة وهي: العدالة، الإنصاف، التسامح، الاكتفاء، المسؤولية، المساواة بين الجنسين، التلاحم الاجتماعي، التخفيف من حدة الفقر (فكروني، زاوي، 2018، ص. 171)

في هذا الصدد قد يُجدر بنا الإشارة إلى مفهوم جوهرى يُعمق الدور الأخلاقي والقيمي في الاستدامة، لعملية التنمية السياحية، وهو التربية السياحية، أو التنشئة السياحية والتي تعتبر كُُل الجهود الرسمية أو غير الرسمية التي ترمي إلى رفع وعي الأفراد فيما يخص النشاط السياحي من أجل زيادة الجذب وتحقيق التنمية السياحية المُستدامة.

حيث تأتي أهميتها وضرورتها _ التربية السياحية _ والبحث في أبعادها المُختلفة في كونها ترتبط بالتنمية السياحية المُتواصلة أو المُستدامة، والتي تُعدُّ ركيزة أساسية في التنمية الشاملة، وعليه فإن تأصيل مفهوم التنشئة السياحية يرمي إلى نشر الثقافة السياحية على كُُل المستويات من خلال: (محمد، عباس إبراهيم، 2013، ص. 84، 85)

_ إكساب العاملين في القطاع السياحي بحسب انتماءاتهم الثقافية كُُل المعارف والخبرات من خلال عملية التنشئة في كُُل مراحلها وبمختلف مؤسساتها.

_ تعميم النشاط السياحي على كُُل فئات وشرائح المجتمع المُختلفة.

_ إبراز التمايز الثقافي بين الشعوب المضيفة والوافدة، من خلال العادات والتقاليد والتراث الشعبي والصناعات التقليدية المحلية وكل الخصوصيات الثقافية، ومن ثمّ تدعيمها وإحيائها وتنميتها.

_ كذلك تمدنا الوسائط التربوية بمختلف الأساليب والأنماط السلوكية، التي يجب أن يتبناها سكان البلد المضيف في اتصالاتهم وتعاملهم مع السائحين وتوضيح طبيعة الاتصال الثقافي والتواصل الاجتماعي.

_ كما تساعد على إبراز أهمية التفاعل والتناسق والتناغم والمنافسة في المجال السياحي لكل الفاعلين ولأجل الترويج السياحي.

_ كما تساعدنا على مواجهة الأزمات والمشكلات المتعلقة بالنشاط السياحي.

_ في حيث تعمل التنشئة السياحية على تأصيل قيم الانتماء والمواطنة والافتخار بالتراث، كما تربط الفرد بالبيئة وكيفية

استغلال الموارد البيئية السياحية.

يمكن القول أنّ الوعي السياحيّ في الجزائر يُعدّ غير كافٍ لأجل التّهوض بقطاع السّياحة، مقارنة بالإمكانات الطبيعيّة والثّقافيّة والتّاريخيّة، وهذا يستوجب تكثيف الحملات التّحسيسيّة التّوعويّة في هذا المجال، كما أنّ على الإعلام السياحيّ الواجب الأكبر في هذه العمليّة، إذ أنّ الإعلام له دور في نشر الثّقافة السّياحيّة، من خلال الفنّيات والمهارات التّسويقيّة للمنتوج السياحيّ، ولكن بما يتناسب وثقافة المجتمع بصفة عامّة، والمجتمعات المحليّة بصفة خاصّة، لأنّ نجاح مشروع سياحيّ تنمويّ مرهون بالخلفيّة الثّقافيّة للمكان المخصّص له.

4-2- معيقات التنمية السياحية في الجزائر

من المفترض أنّ التنمية السياحية توفر خدمة الترفيه والاستجمام وكل التسهيلات للسياح والسكان المحليين كما تساهم في تطوير الأماكن والخدمات العامة بدول المقصد السياحي. وهي تعمل على زيادة الدخل القومي وإنشاء فرص عمل متعددة، وتعد مصدرا للعمولات الصعبة. كما تسعى التنمية السياحية الى تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم كما تعمل على حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة. وتنهي شعور انتماء الفرد لوطنه. كما تزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر. فالتنمية السياحية تعمل على حماية البيئة الطبيعية من التدهور والزوال كما تعمل على نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب وتطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية من خلال تنمية الوعي الثقافي لدى الافراد وتوافر التمويل اللازم للمحافظة على التراث والمباني والمواقع الاثرية والتاريخية، لكن من المؤسف جدا أن الجزائر وبكل هذه الطاقات السياحية المتميزة إلا أنها توسم بكونها وجهة سياحية سيئة، حيث يعود ضعف التنمية السياحية في الجزائر وخاصة السياحة الحموية بالرغم من الإمكانيات التي تحوزها الجزائر مقارنة بدول الجوار إلى:

- ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ البداية والافتقار إلى استراتيجية واضحة المعالم حول السّياحة حال دُون تطوّرها
 - ضعف موقع التنمية السّياحية في الخطط التّنموية ممّا ترتّب عنه تواضع في الحصص الماليّة المخصّصة لها ما ينتج عنه أيضًا قلة المشاريع المنجزة
 - ضعف البنية التّحتية لكثير من المنشآت السّياحية ممّا ترتّب عنه سوءٌ في الخدمات السّياحية إذ أن واقع البنية التّحتية يفتقر للتجهيزات وإلى شروط الصيانة.
 - عدم الاستقرار السّياسي والأمني الذي عاشته الجزائر قد ترتّب عليه العديد من الإشكالات أهمّها: انحصار الحركة السّياحية وقلة توافد السّياح، وتدني طاقات الإيواء.
 - ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتّصال في القطاع السّياحي ما ترتّب عنه غياب الإعلام السّياحي الهادف (الترويج، والتّسويق السّياحي) والسياحة الإلكترونيّة خاصة مع تدفق المعلومات بشكل سريع في مواقع التواصل الاجتماعي.
 - قلة الكفاءات والخبرات المؤهلة وقلة البرامج التّدريبية في المجال السّياحي، وذلك من قلة المؤسّسات التّعليمية السّياحية.
 - ضعف الثّقافة السّياحية، نتج عنه قلة الوعي السّياحي في مُختلف فئات المجتمع والذي يدل على غياب التنشئة السّياحية.
 - تكلفة مُرتفعة مُقابل خدمات مُتدنيّة في القطاع السّياحي ممّا جعل الجزائر وجهة سيّئة سياحيًا.
- تحت كل هذه التّأثيرات السّلبية التي تتخبط فيها السياحة الجزائرية توجب توحيد النظرة التكاملية في دراسة الظاهرة السياحية لإيجاد الحلول وأنعاش السياحة في الجزائر ونفث الغبار على كنوزها السياحية لدفع عملية الجذب السياحي فيها.

5-الخاتمة:

تأتي مساعي الدولة في تنمية السياحة الحموية وحماية التراث الحموي في زمن أصبحت السياحة أهم القطاعات في العالم، تمتلك الجزائر مؤهلات وإمكانات معتبرة من المصادر الحموية والمنابع المعدنية إذ تحوز على 282 حَمَام معدني، تحدها مجموعة من الخصائص الاجتماعية والثقافية من جهة والفيزيو-كيميائية والطبيعية من جهة أخرى ليصبح ملاذا سياحيا لكثير من الفئات الاجتماعية. إن هذه الاستراتيجية تفصح على الإرادة القوية في تطوير شعبة الحموي ، إلا أن هذه العراقيل يمكن لها أن تتبدد وذلك بتكاثف الجهود والمساعي الرامية إلى تطوير السياحة الحموية والمحافظة على التراث الحموي واستدامته بما يكفل حق الأجيال في ذلك، من خلال ترشيد الاستغلال وزيادة الاستثمار خاصة من طرف الخواص من خلال تقديم تسهيلات من طرف الدولة ، كما يستدعي الموضوع نشر ثقافة سياحية وخاصة ثقافة سياحية حموية تراعي المحافظة على التراث الحموي ، تأطير خبرات في مجال الحموي والسياحة والفندقة كما تكثيف الدورات التكوينية لعمال القطاع وكذا استغلال الاعلام السياحي في الترويج لسياحة الحمامات المعدنية والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال، كما وجب توسيع استغلال المنتج الحموي من خلال استغلال مشتقاته من مناخ وطين ... وتزويد القطاع بتجهيزات حديثة وتطبيقات علاجية متطورة تسمح بتوفير خدمة عالية المستوى للسائح دون أن ننسى التركيز على محاولة تصحيح الذهنيات والتحلي بالأخلاقيات السياحية والتسلح بفنيات المعاملة والوعي السياحي في الأخير نؤكد على أن عملة التنمية مرهونة بالإرادة القوية والتدخل الفعلي المخطط له وفق استراتيجيات تنموية جادة ومتوازنة تقف على واقع الإمكانيات السياحية من دون أن ننسى السياسات الهادفة في المجال السياحي واشراك المجتمع المحلي في حدود الحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري والتي تعتبر العصب الذي يحافظ علي ديناميكية السياحة في الجزائر حيث تتجسد في تلكم الخصوصية كل السمات التراثية والثقافية والحضارية للأمة.

- قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن منظور. (2005). لسان العرب. مج. 07. ط4. دار صادر.
 2. ابن منظور. (2005). لسان العرب. مج. 14. ط4. دار صادر.
 3. بوسكرة، عمر. (2017). المرافق الترويحية والسياحية بين المخطط والواقع في ولاية جيجل دراسة ميدانية. زيامة منصورية. العوانة أنموذجا، [أطروحة دكتوراه منشورة]. جامعة سطيف 2.
 4. بونت، بيار وازار، مشال. (2006). معجم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا. الصمد مصباح (ترجمة). المعهد العالي العربي للترجمة، ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
 5. حجام، العربي وطري، سمية. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06 (01)، 121-140.
 6. بن حموش، مصطفى. (2019). في ذكر وفاة مالك بن نبي دورة الحضارة والمواعيد الضائعة. سؤال النهضة عند مالك بن نبي. الأصاله للنشر.
 7. دعبس، يسري. (2009). السياحة والمجتمع دراسات وبحوث في أنثروبولوجيا السياحة. دار الملتقى المصري للإبداع والتنمية؛ البيطاش سنتر للنشر والتوزيع.
 8. رحاب، مختار. (2015). المحددات الاجتماعية-الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، قراءة من منظور الأنثروبولوجيا المعاصرة، جامعة مسيلة، مجلة الحقيقة، 14(32)، 339-368.
 9. ريوقي، سليمة. (2018). واقع السياحة العلاجية في الجزائر وطموحاتها المستقبلية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. جامعة الشهيد، حمة لخضر. الوادي، 11(01)، 235-248.
 10. زياني، خديجة وحنان، حراث. (2018). التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر، قراءة في تجارب عربية ناجحة. مجلة الاقتصاد والمالية، 04(02)، 56-68.
 11. سرحان، نائل موسى محمود. (2011). مبادئ السياحة. دار غيداء.
 12. الموسوي، صفاء عبد الجبار وطه، مهدي محمود. (2017). التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية. دار الأيام.
 13. فاروق، أحمد مصطفى. (2011). التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثروبولوجية. دار المعرفة الجامعية.
 14. فكروني، زاوي. (2018). التنمية المستدامة بين المفهوم ومُتطلبات التطبيق، قراءة سُوسيولوجية. المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 09، (01)، 155-178.
 15. دياب، محمد، الموسوي، صفاء عبد الجبار، والطائي، حسين منعم. (2015). التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية. دار الأيام.
 16. محمد، عباس ابراهيم. (2013). السياحة والموروث الحضاري في أنثروبولوجيا السياحة. دار المعرفة الجامعية.
 17. مشتر، فطيمة وعوينان، عبد القادر. (2019م). الآثار التّنومية لقطاع السّياحة في ظل المخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2030، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12 (02)، 363-372.
 18. عطا الله، نشوى فؤاد. (2008). التنمية السياحية. دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر.
 19. وزارة السياحة والصناعات التقليدية. (2019). مخطط التنمية السياحية الحموية في الجزائر.
20. Boughlali, M. (2003). *THERMALISME ET THALASSOTHERAPIE EN ALGERIE*. société française d'hydrologie et de climatologie médicales .presse therm climat,(p161-165).